

٢- استحدثت مديرية للتنمية والاستثمارات الوقفية أنيط لها التخطيط اللازم لاستثمار أموال الأوقاف والبحث عن أساليب متطورة للاستغلال الأمثل لها وفق أحكام الشريعة الإسلامية مما سيؤدي إلى دعم موازنة الأوقاف من خلال تنمية مواردها المالية كما يؤدي إلى المساهمة في زيادة التوجه عند المواطنين نحو وقف الأموال على مختلف جهات البر والنفع العام، وتعمل مديرية التنمية والاستثمارات الوقفية على وضع الخطط اللازمة لاستغلال الأموال التي تتحقق نتيجة اتخاذ قرارات لاستبدال بعض الأملاك الوقفية بالنقد، أو عند وقوع الاستملاك عليها مما يؤدي إلى تحقيق بدل نقدي للوزارة عن هذا الاستملاك.^(١)

والأصل أن الهيكل الإداري وعدد الموظفين منوط بالدخل السنوي، وبميزانية الوقف، وأحياناً لا يتحمل الوقف أكثر من ثلاثة موظفين: مدير ومحاسب وكاتب، ويمكن الاستفادة من المكاتب الاستشارية عند الضرورة في دراسة المشاريع التنموية وجدواها، ولكن الذي يحصل الآن هو توظيف أكبر عدد من الموظفين واستحداث مديريات متعددة ما دام الوقف يستطيع دفع رواتبهم، والعلة في الوقف تكمن في النفوس التي أوليت مهام الوقف عقيدة وتقوى وسلوكاً وذكاء وفطنة واستشراقاً للمستقبل.

المبحث التاسع: الأوقاف البدعية الكبيرة

ومما سبب في تدهور الوقف الخروج على أحكام الوقف الشرعي وشروطه، وذلك بإشاعة الوقف على القبور والأضرحة مخالفة لرب العزة في مثل هذه الأمور، مما أدى إلى خلل في العقيدة، والوقوع فيما حرم الله تعالى من الاستعانة بغير الله عز وجل، مع أن خير القبور الدوارس وإن زيارة القبور مما أحازه الشرع شريطة أن يكون وفق ضوابط الشريعة وأحكامها، من الأدعية المأثورة التي ليس فيها من شبهة الشرك شائبة، وكان الأولى بمثل تلك الأوقاف أن يلغى شرطها وتوجهه إلى بناء المساجد أو المدارس كدور القرآن ودور الحديث وغيرها، وخصوصاً وأن هذه الأوقاف تشكل أموالاً طائلة.

والغريب في الأمر أن تشرع لها قوانين تحكمها، وأن يهتم بها بعض أهل العلم بالشريعة والمختصين بها باعتبارها مما يجوز الوقف عليها، وقد ذكر الدكتور عبد السلام العبادي وزير الأوقاف الإسلامية

(١) المصدر السابق، ٢٨٢.

والشئون الدينية سابقا ما قامت به وزارة الأوقاف في المملكة الأردنية الهاشمية فيما يخص الأضرحة والمراقد ما يأتي.

وقد واكب هذا الاهتمام في جانب الاجتهاد والتطبيق العملي الاهتمام بتوزيع المشروعات الوقفية وتطوير طرق تنفيذها، ومدى شمولها وذلك نظر معاصر يستوعب المستجدات في مجالات الاستثمار المتنوع، بما تشمل الأبعاد الإيمانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، لذا أخذت مثل هذه المشروعات يتتابع تنفيذها من خلال مؤسسة الأوقاف، فجرى تطوير بعض المناطق والمعالم الدينية على أسس تلاحظ الأبعاد الفقهية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وفي إطار ما يسمى "بالسياحة الدينية"، فقامت مشروعات تطوير مساحد ومقامات الصحابة والأنبياء ومناطقهم في المملكة، على أساس إقامة مجتمعات حضارية متكاملة تحتوي بالإضافة إلى المسجد على المراكز الثقافية والمكتبات والحدائق والساحات والمواقف وأماكن المجاورة "النزل".

ويجري الآن تنفيذ عدد من هذه المجتمعات الحضارية، مشروع مسجد الصحابي الجليل جعفر بن أبي طالب، ومقامات شهداء مؤتة، ومشروع مسجد ومقام الصحابي الجليل أبي عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنهم أجمعين، وهناك مشروع لإقامة بانوراما لبعض المعارك الإسلامية التاريخية، وإقامة قبعة سماوية في موقع أهل الكهف الذي سينال تطورا شاملا إن شاء الله تعالى.^(١)

وقد فطن بعض الأئمة والولاة إلى هذا الأمر فألغوا تلك الشروط البدعية وصرفوا تلك الأموال على شيوخ العلم وطلبتها وعلى مدارس العلم، وهو أمر جيد حدير بالتقدير والاتباع، وقد أشار بعض الباحثين في مسائل الوقف فعنون لذلك فقال:

"أوقاف التربة": هي الأوقاف التي تخصص على تربة الأولياء والصالحين والأئمة للعناية بها ونظافة الحوط "جمع حوطة" المقامة على هذه القبور وتسريحها وإحراق البخور في جنباتها في المناسبات الدينية وذلك لتتهيئتها لاستقبال زوارها، فيقدموا لها النذور التي تصب في نهاية المطاف إلى جيوب سدنتها أو مناصبها.

وبألف ألف ترزق الأموات

فقرأؤهم لا يرزقون بدرهم

(١) سلسلة الحوار حول الوقف، د. عبد السلام العبادي، ص ٢٨٣-٢٨٤. وقد بلغني أنه عند قبر سيدنا جعفر رضي الله عنه، وبعدهما ذكر الباحث تجمع آلاف الناس وأظهروا البدع المنكرة مما لا تقره الشريعة من الاستعانة وغيرها.

أم لمن يجلس في تلك الحوط فيقرأ القرآن ناويا بثوابه لصاحب القبر، فأمر الإمام المتوكل يحيى بن محمد حميد الدين المتوفي سنة ١٣٦٧هـ—١٩٤٨م بمصادرة هذه الأوقاف، وتحويل مصارفها إلى ما هو خير من ذلك، فحصل لها إدارة خاصة سماها "نظارة أوقاف التبر"^(١)، وعين لها ناظرا ليتولى إدارتها وتصريف شئونها، فكانت تصرف على شئون المدرسة العلمية التي أنشأها الإمام يحيى في صنعاء سنة ١٣٤٤هـ—١٩٢٦م، وعلى مرتبات شيوخ العلم فيها وعلى طلابها وعلى القائمين بإدارتها والعاملين فيها، وعلى إطعام الساكنين فيها، ثم أمر الإمام يحيى بأن تضم أوقاف ووصايا أخرى متعددة الأنواع إلى نظارة أوقاف التبر، وضم إليها كذلك كل وقف انقطع مصرفه وجهل واقفه، وكذلك أوقاف المساجد والدارسة كما أمر الإمام يحيى بضم أموال المكارمة إلى نظارة التبر، وقد صادرها في أعقاب إخضاع عبد الله علي المكرمي زعيم المكارمة لطاعة الإمام بعد تمردته وإشهار عصيانه.

وفعل الإمام أحمد بن الإمام يحيى حميد الدين أيام ولايته للعهد الشيء نفسه حينما كان في صعدة سنة ١٣٥٢هـ—١٩٣٣م فقد حول الثلثين من أوقاف تربة الهادي يحيى بن الحسين المتوفي بصعدة سنة ٢٩٨هـ لصالح طلبة العلم وشيوخهم الذين يدرسون ويدرسون في جامع الهادي في صعدة، كما فعل الشيء نفسه لواء حجة فقد حول أوقاف التبر منها لطلبة العلم وشيوخه في جامع مدينة حجة، وكذلك فعل في تعز إذ حول أوقاف التبر في لواء تعز إلى المدرسة الأحمدية التي أمر ببنائها سنة ١٣٦٤هـ ثم تحولت معظم أوقاف التبر إلى موازنة وزارة التربية والتعليم، وصار كثير منها نجبا للناهيين، وليتهم جعلوا وقفا مستديما لطلبة العلم في المدارس الإسلامية لإدامة دراسة الشريعة في تلك المدارس التي تخرج منها العلماء.

المبحث العاشر: عدم وجود الرقابة الدائمة والمحاسبة الدقيقة للمتولين على

الأوقاف الخاصة:

لقد نهج الفقهاء في هذه القضية نهجا يتسم بحسن النية، واعتبار هؤلاء محل ثقة، وحمل أفعالهم على الخير دون الشر إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك، ولهذا نجدهم يوصون المحاسبة في أدوار زمنية معينة، إذ غلبوا العدالة على التهمة وخافوا من أن سوء الظن منهم والتشديد في محاسبتهم يجعل وجوه

(١) وليته ألغى الاسم وصادره كما صادر تلك الأموال.